استقبل وفدا اقتصادياً من رموز مجتمع الأعمال برئاسة رئيس مجلس إدارة الغرفة محمد الصقر

السيسي: نتطلع لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع مجتمع رجال الأعمال والشركات الكويتية

ندعوكم لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة لدينا الآن وهي متنوعة وتشمل جميع القطاعات التنموية

مصر تتمتع ببنية أساسية حديثة سواء بإمدادات الطاقة وشبكة النقل والطرق والموانئ أو الإطار التشريعي المتطور

استقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أمس وفدا اقتصاديا كويتيا، برئاسة رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر، وذلك بحضور رئيس مجلس الوزراء المصري د.مصطفى مدبولي، ووزير التجارة والصناعة المصري أحمد سمير صالح

وأعلن المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصري، بأن الرئيس السيسي طلب نقل تحياته إلى شقيقه صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، معربا عن ترحيبه باللقاء الذي يجسد روح التعاون الأخوي بين مصر ودولة الكويت، ومؤكدا تطلع مصر لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع مجتمع رجال الأعمال

الوفد الكويتي: نبحث تعظيم التعاون بين البلدين خاصة مع توافر العديد من المجالات والفرص الاستثمارية الواعدة

والشركات الكويتية وتنمية استثماراتها في مصر، على خلفية الفرص الاستثمارية المتنوعة في جميع القطاعات التنموية، وذلك في ضوء ما تتمتع به مصر على امتداد رقعتها الجغرافية من بنية أساسية حديثة، سواء ما يتعلق بإمدادات الطاقة، وشبكة النقل والطرق والموانئ الحديثة، وكذلك الإطار التشريعي المتطور لعملية الاستثمار، بالإضافة إلى الإرادة القوية والقرار السياسي الداعم من أعلى مستوى، وهي كلها عوامل تمثل قاعدة راسخة وداعمة للاستثمار الأجنبي في مصر

الرئيس عبد الفتاح السيسي لدى استقباله أمس وفدا اقتصاديا كويتيا برئاسة الصقر

من جانبهم نقل الوفد الكويتي إلى الرئيس السيسي، تحيات شقيقه صاحب السمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد، معربين عن تشرفهم بلقاء الرئيس المصري، والذي يمثل فرصة كبيرة لتعزيز أواصر الأخوة والتعاون المشترك، ومؤكدين تطلعهم لبحث إمكانات تعظيم التعاون بين البلدين الشقيقين، خاصة مع توافر العديد من المجالات والفرص الاستثمارية الواعدة في مصر، لاسيما في قطاعات الطاقة المتجددة والسياحة والإنشاءات والتطوير العقاري والزراعة والصناعة والرعاية الصحية

كما أشاد الحضور من الجانب الكويتي بما شهدته مصر خلال السنوات الماضية، من نقلة نوعية لافتة في جميع القطاعات التنموية في البلاد على نحو غير مسبوق وفي فترة زمنية قياسية، وكذلك لما يلمسونه من المتابعة الشخصية الحثيثة والمنتظمة من جانب الرئيس، للإجراءات المتخذة لتسهيل تدفق الاستثمارات إلى مصر وكافة الإجراءات ذات الصلة.

نشيد بما شهدته أرض الكنانة من نقلة نوعية لافتة في جميع القطاعات التنموية خلال فترة زمنية قياسية

شهد اللقاء التباحث بشأن آفاق تكثيف التعاون الاقتصادي بين مصر والكويت، لتحقيق المصالح المشتركة للجانبين، مع استعراض خطط رجال الأعمال الكويتيين للاستثمار في مصر، أو للتوسع في مشروعاتهم القائمة في العديد من المجالات، والتشديد في هذا الصدد على أهمية كل من مجلس التعاون المشترك، ومنتدى الاستثمار والأعمال المصري الكويتي، بهدف تعزيز التواصل بين ممثلي القطاع الخاص في البلدين لدفع العلاقات الثنائية الاقتصادية إلى آفاق أرحب، تتلاقى مع طموحات الشعبين الشقيقين، فضلاً عن تكثيف مجتمع الأعمال الكويتي لزياراته التفقدية للمشروعات القومية الكبرى في مصر للتعرف على أرض الواقع على الفرص الاستثمارية المتاحة.

الذهب يستمر بالتراجع ليقفل عند 1662 دولارا للأونصة بنهاية تداولات الأسبوع الماضي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص أن أسعار الذهب استمرت في التراجع للشهر السادس على التوالي، لتقفل عند 1662 دولارا للأونصة بنهاية تداولات الأسبوع الماضي.

وأوضح التقرير الصادر عن شركة "دار السبائك" الكويتية أمس الأحد، أن المعدن الأصفر تراجع بنسبة 5ر7 في المئة بالربع الثالث من هذا العام إذ تخلى عن معظم مكاسبه التي سجلها على مدار السنتين الماضيتين بسبب الارتفاع المتواصل للدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى والزيادة المستمرة في أسعار الفائدة الأمريكية.

ونقل التقرير عن رئيس التخطيط الاستراتيجي والمتابعة لدى الشركة عادل الفضلي قوله إن مجلس الاحتياطي الفيدرالي "البنك المركزي" قرر استمرار رفع الفائدة الأمريكية حتى نهاية هذا العام ما يزيد من الضغوطات على الذهب خلال الفترة المقبلة.

الذهب واصل تراجعه في تداولات الأسبوع الماضي

وأوضح الفضلي أنه على الرغم من المخاوف المتزايدة من الركود والمخاطر الجيوسياسية كان الذهب يكافح من أجل اكتساب أي قوة "لكن المستثمرين بالمعادن الثمينة مقتنعون بأن البنك المركزي الأمريكي سوف يلتزم برفع أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة ما يعني استمرار الضغط على الذهب".

وذكر أن الطلب المتزايد على الدولار الأمريكي هو عامل آخر يمارس "ضغطا هبوطيا" على الذهب المقوم أساسا بالعملة الأمريكية موضحا أن الأسبوعين المقبلين ستتجه الأنظار إلى بيانات التوظيف الأمريكية الجديدة وتقرير التضخم ما يعتبر عاملا مهما في حسم أسعار الذهب.

وأشار إلى أن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة بين روسيا والغرب قد تسهم في ارتفاع أو انخفاض المعدن الأصفر "وهناك احتمالية في صعود سعر الذهب باعتباره ملاذا آمنا في حالات عدم اليقين بالسوق".

وقال الفضلي إنه إذا تمكن المعدن الأصفر من الوصول إلى حاجز 1700 دولار للأونصة فسيتحقق الاتجاه الصعودي "ومن الممكن أن تصل الأسعار إلى 1740 دولارا للأونصة".

ولفت إلى أن التوترات الجيوسياسية ستكون أحد المحركات قصيرة المدى التي تجعل الذهب يتجه لأعلى من 1700 دولار "إذ شهد التطور الأخير ضم روسيا أربع مناطق في جنوب شرق أوكرانيا وتوعدها باستخدام جميع الوسائل اللازمة للدفاع عن تلك الأقاليم مع تواتر المؤشرات المقلقة حول احتمالية لجوء موسكو إلى السلاح النووي مما سيكون له تاثير إيجابي على الذهب" وعن السوق المحلي أفاد الفضلي بأن سعر الغرام من عيار 24 بلغ 16ر8 دينارا أما عيار 22 فبلغ 15ر4 دينارا في حين بلغ سعر الفضة 238 دينارا للكيلوغرام الواحد.

يذكر أن "الأونصة" إحدى وحدات قياس الكتلة وتستخدم في عدد من الأنظمة المختلفة لوحدات القياس وتسمى أيضا الأوقية وتساوي 28ر349 غراما فيما تساوي باعتبارها وحدة قياس للمعادن النفيسة 31ر103 غراما.

الحجرف: تعزيز آفاق التعاون الخليجي - الصيني المشترك

نايف الحجرف مستقبلا أمس سفير الصين لدى السعودية تشن وي تشينغ

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف الحجرف أمس الأحد، أهمية تعزيز آفاق التعاون المشترك بين مجلس التعاون والصين لخدمة المصالح المشتركة.

وذكرت أمانة المجلس في بيان أن ذلك جاء خلال لقاء الحجرف مع سفير الصين لدى السعودية تشن وي تشينغ في مقر الأمانة العامة بالرياض.

وأشار البيان إلى أنه تم خلال اللقاء بحث مجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وأبرزها استعراض علاقات التعاون بين الطرفين. كما استعرض اللقاء آخر مستجدات ملف مفاوضات التجارة الحرة بين الجانبين، والحرص المتبادل على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية وتنميتها بالاضافة الى مناقشة آخر تطورات الأوضاع في المنطقة على الساحتين الاقليمية والدولية.

ضمن تقرير "الموجز" الأسبوعي للبنك الوطني حول أسواق النقد

تذبذب الأسواق في ظل تزايد حالة عدم اليقين عالميا

ركز التقرير الأسبوعي للبنك الوطني حول أسواق النقد، على "تذبذب الأسواق في ظل تزايد حالة عدم اليقين عالميا". كما استعرض التقرير تطرات الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والإجراءات التي اتخذها بنك إنجلترا يتخذ لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وحزمة التخفيضات الضريبية الجديدة.

وفي ما يلي أبرز ما تناوله التقرير.

الولايات المتحدة الامريكية

تعليقات عضو بمجلس الاحتياطي الفيدرالي على السياسات النقدية للمملكة المتحدة

شهد الأسبوع الماضي تداولات متقلبة عبر جميع فئات الأصول وذلك على خلفية التوقعات بحدوث صدمة محتملة قد تعصف بالأنظمة الاقتصادية الكبرى. وتحدث رافائيل بوستيك، رئيس الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا، الأسبوع الماضي قائلاً إن الخطة المالية للحكومة البريطانية زادت من حالة عدم اليقين الاقتصادي وعززت من إمكانية الوقوع في براثن ركود عالمي. وجاءت تحذيرات بوستيك بعد أن لامس الجنيه الإسترليني مستوى قياسيا جديدا من التراجع، بعد استيعاب المتداولين لحزمة التخفيضات الضريبية التي طرحها المستشار البريطاني كواسي كوارتنج والبالغ قيمتها 45 مليار جنيه إسترليني.

أداء مرن، لكنه ليس واعداً

وعلى صعيد البيانات، جاءت قراءة مؤشر ثقة المستهلك في الولايات المتحدة أعلى من التوقعات التي أشارت إلى وصولها إلى 104 إذ وصلت إلى 108. ويعتبر مؤشر ثقة المستهلك من أبرز المؤشرات الرئيسية على مستوى إنفاق المستهلكين، وبالتالي فإنه يلقي الضوء على رأي وادارك المستهلك لوضع الاقتصاد. من جهة أخرى، ارتفعت طلبيات السلع المعمرة الأساسية بنسبة 0.2% على أساس شهري، وبالكاد خالفت التوقعات التي أشارت إلى تسجيل نمو بنسبة 0.3%.

وكان هناك إنذار أكثر إثارة للمخاوف والذي تمثل في ارتفاع معدل الرهن العقاري لمدة 30 عاماً في الولايات المتحدة وتخطيه لنسبة 7.0% بوصوله إلى 7.08% وهو الأعلى منذ 11 ديسمبر 2000. وتعتبر تلك المعدلات أسرع زيادة بنسبة 1% تشهدها معدلات الرهن العقاري في التاريخ، ومجرد حدوثها خلال شهر واحد فقط يعتبر من الأمور التاريخية. إلا أن الأكثر دهشة هو أنه ووفقاً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في اتلانتا، ستحتاج الأسرة الأمريكية المتوسطة، اعتباراً من بضعة أسابيع ماضية، إلى إنفاق نحو 44.5% من دخلها الشهري لتسديد تكاليف منزل معتدل السعر في الولايات المتحدة، وهي أعلى نسبة على الاطلاق منذ عام 2006.

على صعيد آخر، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في أغسطس، إلا أن رفع الاحتياطي الفيدرالي لمعدلات الفائدة بوتيرة متشددة في إطار مساعيه لكبح جماح التضخم أدى إلى تباطؤ الطلب، مما قد يحد من الانتعاش المتوقع للنمو الاقتصادي في الربع الثالث من العام. وارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.3% الشهر الماضي بعد تراجعه بنسبة 0.1% في يوليو. وعلى مدار 12 شهرا المنتهية في أغسطس، ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 6.2% بعد نموه بنسبة 6.4% في يوليو.